

نُبلِّغُ حضرة الأستاذ الجليل الشيخ محمد الأمين العمودي أمين المسر العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، والمُحامي الشري بالمجزائر العاصمة بذاغا من حضرة رئيس النيابة العمومية ( وكيل الحق العام ) يُخبره فيه بأنّه قد << نقله >> كرها من الجزائر العاصمة إلى قرية << أفلو >> من عمالة وهران ، وهذا هو الحكم الذي حُكم به على الأستاذ العمودي بعدما قاضته السُلطة لدى مجلس التأديب بتهمة أنّه تغيب عن مقرّ وظيفته من غير أن يستأذن رئيسه كموظف ( والوكلاء الشرعيون في الجزائر يُعتبرون من الموظفين من حيث الواجبات والتكاليف لما من حيث المنح والحقوق ) .

والأستاذ العمودي إنّ ما كان سافر إلى تونس ، لأنّه كان << مطلوبا >> لوكيل النيابة بها لكي يُؤدّي لديه شهادته في إحدى القضايا ، وكان مُضطرا إلى السفر مُرغما عليه ، وكان الوقت ضيّقا لا يكفيه لانتظار الإذن من الرئيس وكانت القضية كلها << عملا باليد >> قد حيكت فيها المدسّاس من كل جانب لإيقاع العمودي في هذا المحذور من السفر بال استئذان ، ليكون للسُلطة عليه سبيل إلى مُقاضاته أمام مجلس التأديب ، ولي حُكم عليه بأن ينتقل إلى << أفلو >> كإرها غير طائع ولا مختار . وهذا << النقل >> هو في حقيقته بمثابة الن في الإداري أو بمثابة الحُكم بالحبس ، وأقل ما فيه أنّه << وُضع تحت المراقبة الإداري >> . والسبب الحقيقي لهذه المسألة كلها هو سفر العمودي إلى تونس من غير استئذان ، فكم وكلاء شرعيين غيره رأيناهم ورأهم النّاس قد (تغيّبوا) أو سافروا سفرا بعيدة دون أن يستأذنا ، ومنهم من سافر إلى باريس ، وساح في فرنسا وما حواليتها من البلاد الأجنبيّة ولم يكن قد استأذن رئيسه ، والوكلاء الشرعيون الذين كانوا جاءوا الجزائر من أطراف القطر لتشجيع سمولي العام حينما سافر إلى فرنسا في المرّة الأخيرة ، ثم جاءوها مرّة ثانية يستقبلون سموله عندما عاد من السفر ، ثم جاءوها للمرّة الثالثة فحضرُوا حفلة التّكريم التي أقيمت فيها أخيرا للسيد مدير الأمور الأهليّة بمُناسبة ترسيمه بوسام الكوماندور ، وجاءوا قبل ذلك وبعده عدّة مرّات لم يستأذنا رؤساءهم في هذه السفرا ، فهل ساقّت السُلطة ولو واحدا من هؤلاء إلى محكمة التأديب بتهمة أنّه << تغيب >> عن مقرّ وظيفته بلا استئذان ؟ ونحن لم نسمع منذ أنشأت << الموكالة الشريّة >> في هذه البلاد أن وكلا شريعا (تغيّب) عن مقره فحوكم من أجل ذلك أمام محكمة التأديب وغاية ما كان أن الموكيل إذا ارتكب هذه المخالفة فإنّه قد يتبلغ من رئيسه ( ملامة ) على ذلك .

إنّ السبب الحقيقي لمُقاضاة الأستاذ العمودي إنّ ما هو انتسابه لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولأنّه كاتبها العام وعضدها المتين ، ولأنّه قد أبلى في سبيل الله دون هذه الجمعية بلاءا حسنا ودافع بقلمه أشرف دفاع دون هذه الأمة ، ودون دينها القيّم الحنيف ، فهو اليوم يذوق من الاضطهاد والأذى مثل ما قدم لهذه الأمة ولهذا المدين الحنيف من خدمات جلي ، وأعمال صالحات .

كانت مؤامرة محبوكة وأمر دُبرّ بليل تلك الحملة الأثمة التي شنّها على العروبة والإسلام وعلى جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين باعتبارها هيئة مُنظمة تمثل العروبة والإسلام في هذه البلاد ولكن الكاتب العام لجمعية العلماء الأستاذ العمودي قد استطاع أن يردّ هذه الهجمات كلها ، فقد تصدّى للأحمق الذي شتم الإسلام ودعا إلى اعتناق النصرانيّة ، وتصدّى للشعوبي ميلاج الذي طعن على أئمة الإسلام ووصفهم بالتأخر والجماد ، وتصدّى بعد ذلك لتزييف ما نُشر بإمضاء ( بحر الغزال ) طعنا على سائر طبقات المسلمين ، فكان في ذلك كله مثالا نادرا للغيرة الإسلاميّة والشّهامة العربيّة ومثالا نادرا للحجّة والمنطق والمفصاحة وحسن البيان .

إنّ هذه المواقف المُشرّفة — وأمثالها — التي وقفها الأستاذ العمودي دفاعا عن الإسلام ، هي التي أحفظت عليه بعض (المقامات) ( وأوغرت عليه بعض المصّ دور ، وهي التي جلبت إليه هذا النّقل الذي سوف يُضطرّ معه إلى الاستعفاء دون أن يرضاه .

إنّك أيّها الدّاح الكريم باحتمالك لهذا الاضطهاد ولهذا الأذى في سبيل الله قد كتبت اسمك بحروف ذهبيّة في الأسماء المخالدة

